العدد 2737 - السنة العاشرة
الجمعة 10 رجب 1438 - الموافق 7 أبريل 2017
Friday 7 April 2017 - No.2737 - 10th Year

خاصة فيما يتعلق بالصناعات والمواد الكهربائية

المرزوق: «السوق العربية المشتركة للكهرباء» ستساهم في فتح آفاق اقتصادية جديدة

■ مشروع الربط الكهربائي جاء بناء على توجيهات من القادة العرب خلال قمة الكويت 2009

■ 14 دولة من أصل 22 توقع مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية للكهرباء

عصام المرزوق أثناء توقيع الاتفاقية

■ أبو الغيط: مصادر الطاقة المتجددة تساهم حالياً بنسبة 18 بالمئة من إجمالي إنتاج الطاقة عالمياً

■ شاكر: مصر و السعودية يعملان على استكمال مشروع الربط الكهربائي المشترك

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام عبد المحسن المرزوق أهمية مشروع الربط الكهربائي العربي في تعزيز التعاون العربي المشترك.

وأوضح الوزير المرزوق على هامش ترؤسه أعمال الدورة ال12 للمجلس الوزاري العربي للكهرباء أن الربط الكهربائي العربي سيساهم في فتح افاق اقتصادية جديدة خاصة فيما يتعلق بالصناعات والمواد الكهربائية وسيفتح الاسواق العربية وسيعمل على تنشيط الاقتصاد أسوة باقتصادات أمريكا وأوروبا والدول الأسيوية.

وأعرب المرزوق عن سعادته بتوقيع الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء في الدول العربية على مذكرة تفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة لتبادل الطاقة الكهربائية.

وأعرب عن امله في ان يتم اطلاق التيار الكهربائي بين الدول العربية في المستقبل القريب أسوة بمنظومة الربط الكهربائي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا ان تلك المنظومة "تعد من انجح المشروعات المشتركة حاليا".

وحول توقيع 14 دولة عربية على مذكرة التفاهم من أصل 22 دولة قال الوزير المرزوق ان بعض الدول تحتاج الى موافقة مسبقة من برلماناتها بشأن التوقيع على مذكرات التفاهم معربا عن أمله أن توقع باقي الدول العربية على مذكرة التفاهم الخاصة بالسوق العربية للكهرباء.

وأشار الى أن مشروع الربط الكهربائي جاء بناء على توجيهات من القادة العرب خلال قمة الكويت 2009 مؤكدا أن المشروع سيصب في صالح الشعوب العربية من خلال توفير الطاقة الكهربائية التي يعتمد عليها المواطن بشكل كبير في حياته اليومية.

وأضاف أن الوفرة الكهربائية المتحصلة من المشروع في بعض الدول العربية ستمكن دولا عربية اخرى من الاستفادة منها في حال عدم توافرها لأي من الاسباب الطارئة.

وكانت 14 دولة عربية من بينها الكويت وقعت مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء وذلك على هامش أعمال الدورة ال12 للمجلس الوزاري العربي للكهرباء. ووقع المذكرة التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في سبتمبر الماضي كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والسودان والعراق وسلطنة عمان وقطر وجمهورية القمر المتحدة ومصر وليبيا والمغرب واليمن اضافة الى دولة الكويت ممثلة بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء عصام عبدالمحسن المرزوق.

وأكد الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية السفير كمال حسن علي في كلمة بهذه المناسبة ان مذكرة التفاهم "تعد وثيقة رفيعة المستوى" ووقعها الوزراء المعنيون بشؤون الكهرباء في الدول العربية أو من يمثلهم.

واشار الى أن التوقيع جاء "لتأكيد الالتزام السياسي بدعم مسيرة الربط الكهربائي لشبكات الدول العربية" كما انه يعد تتويجا لعمل دؤوب استمر عدة سنوات على مستوى الخبراء والفنيين.

وبين ان فريقا من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وفريقا آخر من البنك الدولي شاركا في ذلك العمل موضحا أن مذكرة التفاهم تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيعها من قبل سبع دول عربية.

وتم خلال احتفالية التوقيع على مذكرة التفاهم تكريم رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية المشرفة على دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل ومتابعة الخطة التنفيذية لها وكذلك فريق عمل الدراسة الذي عمل على اعداد ومراجعة وثائق الحوكمة الخاصة بالسوق على مدى السنوات الثلاث الماضية.

من جانبه أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط أهمية التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمؤسسات الاقليمية والدولية في مجال الطاقة "بما يحقق رفاهية المجتمعات العربية".

جاء ذلك في كلمة لأبوالغيط القاها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية السفير كمال حسن.

واشار ابوالغيط الى انه في هذا الاطار عكفت اللجان الفنية للمجلس على دراسة مبادرة مقدمة من البنك الدولي بشأن التعاون مع أمانة المجلس في انشاء (مشروع منصة لتبادل الطاقة للدول العربية) بهدف تسريع اندماج الدول العربية في تجارة الكهرباء والغذاء.

واوضح انه يجري حاليا الاعداد لتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في مجالات عدة من بينها الطاقة.

وأكد ابو الغيط في الوقت ذاته أهمية توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء "باعتبارها وثيقة رفيعة المستوى" بهدف دعم مسيرة الربط الكهربائي لشبكات الدول العربية "ايذانا بانطلاق مرحلة جديدة من مراحل تنفيذ هذا العمل التكاملي الكبير".

وأوضح أن الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 -2030) مثلت اطارا للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة بهدف زيادة نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة لدى الدول العربية.

وأشار كذلك الى تحديث تلك الاستراتيجية" لتكون الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة" بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالطاقة المستدامة للجميع.

ولفت ابو الغيط إلى ان موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تكتسب أهمية خاصة بعد عقد مؤتمر باريس للتغير المناخي مبينا ان الاحصاءات تشير الى ان مصادر الطاقة المتجددة تساهم حاليا بنسبة 18 بالمئة من اجمالي انتاج الطاقة عالميا.

من جانبه استعرض رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري الدكتور محمد شاكر جهود المكتب لمتابعة تنفيذ القرارات والبرامج التي اقرها المجلس.

واشار شاكر الى تلك الجهود على صعيد محور الربط الكهربائي العربي ومستجداته وموافقة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية في الثامن من سبتمبر 2016 على مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.

وأوضح ان مصر والمملكة العربية السعودية تعملان على استكمال مشروع الربط الكهربائي المشترك منوها بالعمل على تسريع اندماج الدول العربية في تجارة الكهرباء "كوسيلة لتدعيم اقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء".

وأعرب شاكر عن الشكر للشركاء الاقليميين والدوليين للتعاون البناء في متابعة تطور كفاءة الطاقة في المنطقة العربية متنيا كذلك على جهودهم في تحديث الاطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها وكذلك تقديم المساعدة الفنية للدول العربية.

ويناقش المجلس على مدى يوم واحد عددا من الموضوعات من بينها تطورات مشروعات الربط الكهربائي العربي والسوق العربية المشتركة للكهرباء وتفعيل آليات التعاون مع البنك الدولي لبلورة الخطة التنفيذية لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.

«أوابك»: ملتقى أساسيات صناعة النفط يسعى لتنمية قدرات الإدارة الوسطى بالمنظمة

أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عباس علي النقي أن الملتقى الرابع والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز) يسعى إلى تنمية قدرات أفراد الإدارة الوسطى في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وقال النقي إن الملتقى الذي ينطلق في الكويت في التاسع من أبريل الجاري ويستمر خمسة أيام يعنى أيضا باطلاع العاملين في صناعة النفط العربية بالدول اعضاء (أوابك) على الجوانب الفنية والأنشطة المختلفة لصناعة النفط والغاز.

وأوضح أن الهدف أيضا يتمثل في تنمية مدارك هؤلاء العاملين وتوسيع أفقهم الوظيفي والمهني عن طريق الوقوف على المراحل المختلفة لهذه الصناعة بدءا بمرحلة استكشاف وإنتاج النفط والغاز مرورا بمرحلة النقل وانتهاء بمراحل التكرير والصناعة البتروكيماوية ثم التسويق.

وأضاف أن جلسات الملتقى ستتناول العديد من الموضوعات الاقتصادية والبيئية والإعلامية المرتبطة بالصناعة البترولية وتقديم نبذة عن منظمة (أوابك) ونشاتها والمشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن المنظمة.

ولفت إلى أن ذلك من شأنه تمكين المشاركين من تنمية معارفهم العلمية والمهنية بتكوين فكرة عامة عن أوضاع الطاقة في المنطقة العربية وتطورات أسواقها الاقليمية والعالمية.

وذكر النقي أن الملتقى ظل دوما يحظى باهتمام وإقبال جيد من الكوادر العاملة في وزارات الطاقة والنفط في الدول الأعضاء في المنظمة مما يعد مؤشرا مهما حول تنامي الاهتمام بقضايا تدريب وتأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الصناعات البترولية.

وقال إن قائمة المتحدثين في الملتقى تتضمن مجموعة من الخبراء والمتخصصين من الدول الأعضاء ومن منظمة (أوابك) والشركات العربية المنبثقة عنها.

وبين أن هذا الملتقى يعتبر إحدى الأدوات التي تسعى من خلالها (أوابك) إلى تحقيق أحد أهدافها الرئيسية المتمثلة في تقوية التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة بين دولها الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الفني والاقتصادي المتصل بصناعة البترول. وأشار إلى أن الملتقى يعتبر علاوة على ذلك مناسبة جيدة للتعارف بين مجموعة من العاملين في مجال الصناعة البترولية في الدول الأعضاء بالمنظمة.

ترعى فعاليات الحدث من 8 إلى 13 أبريل 2017

«طيران الجزيرة» الراعي الرسمي لفعالية «RunKuwait»

طيران الجزيرة

أعلنت شركة طيران الجزيرة، أول ناقل جوي من القطاع الخاص في الكويت والشرق الأوسط، رعايتها الرئيسية لفعالية "RunKuwait" للركض، الأول من نوعه على مسافة 230 كلم من شمال الدولة إلى جنوبها. وحيث أن فعالية الركض طويل المدى الذي طال انتظاره في الكويت، تبدأ في 8 ابريل 2017 وتنتهي في 13 ابريل 2017، وتهدف الفعالية لإظهار أهمية ومتعة العمل الشاق والمثابرة والقدرة على تجاوز الحدود للوصول إلى قمة الأداء.

وناشدت "طيران الجزيرة" و"RunKuwait" أفراد المجتمع إلى اتخاذ خطوات كبيرة في التشجيع على ممارسة الرياضة واعتماد نمط حياة صحي على مدار الوقت.

ستتكون الفعالية من 6 مشاركين من اصل مئة وعشرين تقدموا لخوض هذه التجربة.، وستستمر فعالية الركض لستة أيام بدءا من الحدود الشمالية للكويت لمسافة الأربعين كيلومتر في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني تمتد من شارع الشيخ جابر الاحمد الصباح (80) متجه للجنوب حيث ينهي المشاركين مسافة الأربعين كيلومتر الفعالية الثانية.

وأضافت أن اليوم الثالث يأتي لمسافة 30 كيلومترا من مبنى مؤسسة البترول الكويتية بشاطئ الشويخ الى فندق الجميرة بالمسيلة، فضلا عن إتاحة الفرصة لعموم الجمهور للمشاركة في الركض على مدى 10 كيلومترات من أبراج الكويت وصولا إلى مارينا مول. وبالمضي قدما، يشهد اليوم الرابع من الحدث 93 كيلومترا من فندق الجميرة بالمسيلة الى القرب من منتزه الخيران ، مرورا باليوم الخامس الذي سيكون تكملة لل 93 كيلومتر نظرا انه المسافة طويلة و صعبة ان تنتهي بيوم واحد، و بقية اليوم خصصت لراحة المتسابقين ومنحهم الطاقة، قبل الوصول إلى اليوم الأخير الذي يشهد جريا لمسافة 27 كيلومترا من منتزه الخيران اتجاها الى الحدود الجنوبية لدولة الكويت، الى خط النهاية.

وأوضح نائب الرئيس لشؤون التسويق والمنتج في شركة طيران الجزيرة، الدكتور محمد بركات، أن رعاية فعالية الكويت للركض على مسافة 230 كيلومترا، خيار واضح للشركة، بهدف تمكين الشباب الرياضيين، وتشجيع أفراد المجتمع على اعتماد نمط حياة صحي، من أجل حصولهم على النتائج الإيجابية في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

وأضاف أن هذا السباق والمشاركين فيه، يتوافق مع القيم الأساسية التي تعتمدها "طيران الجزيرة"، والتي تركز على تحقيق الأهداف الصعبة، والتركيز والصمود، ما ساهم في النجاح الذي هي عليه اليوم.

وتهنئ "طيران الجزيرة" جميع المشاركين الستة الذين شاركوا في التحدي البدني والذهني خلال المنافسات، وشكلوا مصدرا للإلهام بالنسبة للجميع، معربا عن فخره برعاية هذا الحدث الذي يساعد على تعزيز قدرات المشاركين، ومثابرتهم المستمرة لتحقيق أهدافهم.

ودعت "طيران الجزيرة" الجميع للمشاركة في فعالية الركض يوم 10 ابريل 2017، لإظهار التزامهم باعتماد نمط حياة صحي أفضل، لافتة إلى انه يمكن للمهتمين برياضة الركض من أبراج الكويت إلى مارينا مول.

وأكدت الشركة طيران الجزيرة انها ستواصل رعاية المزيد من الأنشطة، ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، لدعم الشباب والأنشطة الرياضية في المجتمع.

تباين وانعكاسات توقيع عقود وتخارجات أبرز محطات البورصة خلال الأسبوع

المؤشرات تشهد عودة زخم الشراء على كبريات الشركات في القطاعات المدرجة

مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنتهي أمس الخميس بمحطات عدة تمثلت في حالة التذبذب التي طاولت جميع شرائح الشركات علاوة على التركيز على الأسهم المصرفية وانعكاسات الأخبار المتعلقة بعقود وصفقات وتخارجات.

وشهدت الجلسات الخمس الماضية تداولات فنية معتادة تمحورت حول الضغوطات البيعية على الشركات التي شهدت ارتفاعات سابقة لاسيما التي اعلنت توزيعات نقدية إضافة إلى المضاربات على مزيج من الأسهم الكبيرة والصغيرة التي لم تتخط اسعارها 50 فلسا.

وبدا واضحا من مسارات الأداء لكل جلسة على حدة الوجود المتقطع من جانب بعض المحافظ المالية على الأسهم المكونة لمؤشر (كويت 15) الذي استفادت شركاته "المهمة" بتأسيس مستويات سعرية جديدة في حين ادت بعض الأسهم الخاملة دورا في الإغلاقات خاصة ناحية المؤشر السعري تارة بالصعود وأخرى هبوطا.

وفيما يتعلق بالجلسة الأخيرة كان لافتا عودة زخم الشراء على كبريات الشركات في القطاعات المدرجة لاسيما في قطاع المصارف وفي مقدمتها بنك الكويت الوطني بواقع 83 صفقة في حين شهد سهم البنك التجاري بعض الضغوطات عبر اربع صفقات إضافة إلى أسهم بعض المجموعات الاستثمارية.

وكان لافتا أن المؤشر السعري استطاع أن يعدل من خسائره في الدقائق الأخيرة بفضل الدخول على أسهم في شركة الخدمات المالية والعقار والرعاية الصحية وسط الظفر بالسيولة الجيدة التي كانت ناجمة بصورة اكبر عن الشركات الصغيرة رغم المضاربات السريعة عليها.

ومن المتوقع أن تشهد مجريات الأداء خلال الأسبوع المقبل التركيز على الأسهم المصرفية بسبب توقعات أرباح الربع الأول من العام الحالي إضافة إلى غيرها من الأسهم الثقيلة في قطاعات الخدمات المالية والعقارية وقليل من أسهم قطاع النفط والغاز نظرا إلى دخول شركاته في بعض الخدمات اللوجستية في هذا المجال.

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (منازل) عن معلومة جوهرية حول التفاوض على شراء أسهم شركة كويتية غير مدرجة وكذلك الحال على (الامتيازات الخليجية القابضة) بشأن انتقالها من السوق الرسمي إلى الموازي في بورصة الكويت وإفصاح (الأسمنت) بشأن دعوى قضائية.

وتابع المتعاملون أيضا إفصاحا من شركة (التجارية العقارية) حول توقيع عقد التنفيذ والإشراف لبرج التجارية بمملكة البحرين إضافة إلى تعقيب من البنك التجاري بشأن ما تم تداوله من أخبار بشأن دعوى قضائية وإفصاح مكمل من (الامتياز) بشأن توقيع عقود بيع لجزء من حصة ملكيتها وشركاتها التابعة في أسهم (هيومن سوفت).

وشهدت الجلسة بعض الافصاحات من الشركات عن معلومات جوهرية من (بيان) و (أوج) و (الدولي) بخصوص تداولات غير اعتيادية علاوة على متابعة تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل علاوة على إعادة التداول على سهم (نور).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (المال) و(التقدم) و(صفاة عالمي) و(بيان) و(ابيار) الأكثر ارتفاعا واستحوذت أسهم (منازل) و(الأثمار) و(التعمير) و(اعيان) و(المال) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (نفائس) و(و ط مسالخ) و(البناء) و(الديرة) و(مشاريع) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 48 شركة وانخفاض أسهم 55 شركة من إجمالي 142 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 7ر20 مليون سهم تمت عبر 794 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 02ر958 نقطة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (نحو 7ر32 مليون دولار أمريكي).

واقفل المؤشر السعري منخفضا 8ر29 نقطة ليبلغ مستوى 8ر7029 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 6ر38 مليون دينار كويتي (نحو 5ر126 مليون دولار أمريكي) من خلال 9ر491 مليون سهم تمت عبر 8339 صفقة نقدية.

عمومية أسيكو تقر توزيعات نقدية وأسهماً مجانية

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة أسيكو للصناعات (ACICO)، المدرجة ببورصة الكويت، أمس الخميس، توزيع 15% من القيمة الاسمية للسهم أرباحا نقدية بواقع 15 فلسا للسهم، وبإجمالي 4.3 مليون دينار (14.1 مليون دولار).

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن العمومية اعتمدت توزيع أسهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المدفوع، بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم.

وصادقت العمومية تبعاً لذلك على زيادة رأس المال من 28.8 مليون دينار إلى 30.24 مليون دينار، بزيادة تقدر بـ 1.44 مليون دينار.

واعتمدت العمومية تعديل المادة السادسة من عقد التأسيس ليصبح عدد أسهم الشركة نحو 302.4 مليون سهم، بدلا من 288.003 مليون سهم. وحققت الشركة صافي ربح خلال العام المالي المنتهي في ديسمبر 2016، بلغ 7.24 مليون دينار، مقابل صافي ربح بلغ 8.38 مليون دينار خلال نفس الفترة، بتراجع نسبته 13.62%.

وأقرت عمومية الشركة في 29 مايو الماضي، توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة عن عام 2015 تعادل 20% من رأس المال، وانهى سهم الشركة تداولات أمس مستقرا عند 305 فلسا، بتداول بلغ 131 الف سهم، وسيولة بـ 39.3 الف دينار.